

السلاح والحرب والعمران

بحث طائر في موضوع نزع السلاح

بعد الحرب الكبرى

وعود وعهود

اشتبكت دول الأرض في الفترة بين سنتي ١٩١٤ و ١٩١٨ في حرب قيل أنها سوف تكون القاضية على الحرب . وتعهدت كل أمة لابنائها بأنهم إذا سلموا معها وحاربوا حتى تفوز بالظفر ، كان ظفرها إذا أحرزته ، محرراً للعالم من حروب أخرى ، تهددهم في حياتهم وارتزاقهم . وقد قطع مثل هذا العهد في الغالب ، في دول الحلفاء على أن ينفذ في حالة انتصارهم على ألمانيا وحلفائها . ذلك ان دول الحلفاء ادعت أنها ترمي الى عقد صلح خال من أثر المصلحة الخاصة ، وأنها لن تدخر وسعاً في اتخاذ كل الوسائل اللازمة لتوطيد أو اصر الصداقة والتعاون بين كل الأمم على السواء . فمداة النعر العظيم ، قدمت جمعية الأمم ، هدية للعالم ، على أنها الوسيلة التي تحقق العهود التي قطعها . ومن السخرية ان ترى في معاهدات الصلح المضمونة على بنود تنطوي على الاقتصاص من الدول المقهورة وتوقيع الجزاء عليها ، بنوداً أخرى يتعهد فيها الحلفاء بنقص السلاح او الغائب في طلم ، قد اتقيت من خطر الحرب ا ا في الوقت عينه فرض تخفيض السلاح — في التنازل والرجال — تخفيضاً كبيراً على الدول المقهورة ، في معاهدات الصلح وسهر على تنفيذها تقيتاً . على ان الحلفاء المنتصرين تعهدوا بنزع سلاحهم نزعاً سريعاً . وكان من الامور المفهومة والمعترف بها ، ان فرض تخفيض السلاح على ألمانيا وحلفائها ، يجب ألا يسبقها في مقام قانوني دائم ازاء الدول الظافرة في شروط التسليح بل يجب ان يكون خطوة اولى ، او توطئة لنزع السلاح العام اتماماً على ضمانات السلام كما هي ممثلة في جمعية الامم

وقد ادعى بعضهم ، ان نزع السلاح الذي فرضته معاهدات الصلح على ألمانيا وحلفائها السابقين ، له اساس شرعي . ولكن عهود الامم الظافرة قطعوها من تلقاء ذاتهم لم يرغب أحد عليها ، وكانت قائمة على شروط يجب ان تتم قبل ان تنفذ اي ان عهود الحلفاء ليس لها اساس

شرعي قانوني يوجب تنفيذها واذن فلا يمكن ان تتخذ الوسائل لارغام الحلفاء على تنفيذها ثم انه يشترط في تنفيذها تحقيق امور اخرى لا بد من تحقيقها لضمان السلام . فبحسب رأي هؤلاء ان جمعية الامم ، رغماً عن معاهدات عدم الاعتداء التي عقدت سنة ١٩١٩ الى الآن ، لا تكفي لتحقيق الشروط التي لا بد من تحقيقها قبل ان يقدم الحلفاء الظانرون على نزع السلاح بحسب ما تمهدوا في معاهدات الصلح

وهذا سفسطة ومداورة ممن يريد ان يتخلص من المجهود التي قطعها على نفسه ذلك ان بنود معاهدات الصلح ودستور جمعية الامم لا تحتل مثل هذا التأويل . فقد كان المقصود المفهوم عند الرئيس ولسن سنة ١٩١٩ وعند شعوب العالم — وبوجه خاص عند شعوب الدول المركزية ، اي المانيا واحلافها حينئذ — ان دول الحلفاء ، بفرض نزع السلاح في الحال على الدول المقهورة ، انما كانت تقطع عهداً خمشوعاً ، بأنها تقسم على نزع السلاح في بلدانها . وكل تأويل غير هذا التأويل ، يجعل النظام الذي بني او اقترح بناؤه لضمان السلام ، كأنه قائم على رمل السخافة المنهار . لانك اذا جعلت ضمان السلامة أساساً لنزع السلاح ، فقد ناقضت نفسك بنفسك ، لانه ما زالت الامم كلها شاكية السلاح ، فمن يستطيع ان يضمن سلامته ؟ واذن فمن وجهة الضرورة التاريخية ، كان يجب على دول الحلفاء ان تنزع سلاحها رويداً رويداً حتى تفضي بها الحال في النهاية الى المساواة بالمانيا ونحن نفهم ان الصلح يجب ان يسير اجنباً الى جنب ، وأنه في الوقت الذي تتوصل فيه الامم بكل الوسائل لنقص سلاحها ، يجب ان تتوصل كذلك بكل الوسائل لبناء نظام من التعاون وضمان السلامة المتبادلة ، من ناحيتها الايجابية والسلبية ، بالاتفاق على التعاون في حرب ضد دولة منتدية من ناحية ، والاتفاق على ازالة كل بواعت التعادم من ناحية اخرى ولكن القول بوجود تقديم ضمان السلامة على نزع السلاح ، قول لا يقوم على اساس وتغلب في النهاية ، كان سبب الجبوط الذي مني به مؤتمر نزع السلاح

ارقام وامصادر

وقد مضت الآن خمس عشرة سنة على نهاية الحرب الكبرى ، وفي خلال هذه السنين كلها ، كانت الدول تتناقش ، وتدور في مناقشتها في جمعية الامم والمؤتمرات الدولية ، حول موضوعي السلامة ونزع السلاح ، «دوران المحار حول الترتية» . ففي سنة ١٩٢٠ انشأت جمعية الامم لجنة استشارية دائمة للبحث في موضوع نزع السلاح . واجتمعت دولة السويد مع دول البلطيق في مؤتمر خاص بها للبحث في الموضوع سنة ١٩٢٢ ثم عقدت معاهدة وشنطن البحرية في السنة نفسها بين الولايات المتحدة الاميركية والامبراطورية البريطانية وفرنسا

وايطاليا واليابان ، وكان الغرض منها ان تكون الخطوة الاولى في برنامج واسع النطاق لزرع السلاح البحري في العالم قاطبة . ثم عينت اللجنة التمهيدية للبحث في شؤون زرع السلاح توطئة لمعد مؤتمره

فما هي حالة الجيوش والأسلحة العالمية الآن ؟ لنبدأ بذكر بعض الحقائق الظاهرة ، المرتبطة بهذا الموضوع

قدرت اللجنة الخاصة في جمعية الامم ان ما اشغته الدول سنة ١٩٢٤ على التسليح ، بلغ نحو ٣٥٠٠ مليون ريال (نحو ٧٠٠ مليون جنيه) وانه بلغ سنة ١٩٣٠ - ١٩٢٨ ٤١٢٨ مليون ريال اي اكثر من ٨٠٠ مليون جنيه . وقد وصلت اللجنة الى هذه الأرقام ، بجمع نفقات التسليح المنصوص عليها في ميزانيات ٦٢ دولة . واللجنة لا تدعي في تقديرها انها بلغت حداً الدقة . ولكن التقدير قريب من الواقع قريباً يصور للمطلع عليه ، مدى الاعتماد الحربي في تلك الدول . وهذا يدل على ان الامم رغماً عن كل المؤتمرات التي عقدت ، والعهود التي قطعت ، والتصريحات التي نشرت ، لم تتقدم كثيراً نحو تحقيق الهدف الذي نصبته امام عيونها في معاهدات التسليح ، اي نحو زرع السلاح العالمي او تقصده . ذلك ان نفقات صنع الاسلحة ، كانت سنة ١٩٣٠ أعلى منها في سنة ١٩١٣ ، ولكنها كانت أقل منها في سنة ١٩٢٥ ، فالزيادة في مجموع ما أُنفق على التسليح سنة ١٩٣٠ بالمقابلة مع سنة ١٩٢٥ كانت في الواقع أكبر من الفرق الذي يطالعك به الزقان وليست المقابلة بين نفقات التسليح في سنة ١٩٣٠ و١٩١٣ مستطاعة الآن وانما المستطاع المقابلة بينها فيما يخص بعض الدول الكبرى . فنحن اذا أخذنا سنة ١٩١٣ أساساً للمقابلة ، وكانت نفقات التسليح عالية جداً ، لاستعداد الدول الكبرى للحرب ، وتوقعهم لها - وجدنا ان ثلاث دول من الدول الكبرى - اي بريطانيا وفرنسا وايطاليا - انفقت في سنة ١٩١٣ - ١٩١٤ نحو ٩٠٠ مليون ريال في حين أن هذه الدول نفسها ، أنفقت سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ رغم ظمرها التام في الحرب الكبرى نحو ١٢٥٠ مليون ريال ، وهي زيادة تقدر بنحو ٤٠ في المائة

ثم ان الولايات المتحدة الاميركية أنفقت ٢٤٥ مليون ريال على التسليح سنة ١٩١٣ - ١٩١٤ فزادت هذه النفقات في سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الى ٧٢٨ مليون ريال والزيادة تبلغ نحو ٢٠٠ في المائة

أما اليابان فزادت نفقاتها من ٩٦ مليون ريال الى ٢٣٢ مليوناً وهي زيادة نحو ١٥٠ في المائة . وزادت دولة السوفييت نفقاتها من ٤٤٨ مليون ريال الى ٥٧٩ مليوناً اي نحو ٣٠ في المائة . يقابل ذلك أن ارتفاع اسعار النقود يجعل الزيادة اقل قليلاً مما تبدو في الارقام

أما ألمانيا ، التي فرض عليها زرع السلاح ، في معاهدة الصلح فقد تقصت نفقاتها من ٤٦٣ مليون ريال سنة ١٩١٣ - ١٩١٤ إلى ١٢٠ مليون سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ وتلخص المقابلة في الاتفاق على التسليح في الجدول التالي :

النسبة المئوية	نفقات التسليح	نفقات التسليح	
زيادة او نقصاً	١٩٣٠-١٩٣١	١٩١٣-١٩١٤	
٤٠ ٪ زيادة	١٦٥٠	٩٠٠ مليون ريال	بريطانيا وفرنسا وإيطاليا
٣٠٠ ٪ زيادة	٧٢٨	» » ٢٤٥	الولايات المتحدة
١٥٠ ٪ زيادة	٢٣٢	» » ٩٦	اليابان
٣٠ ٪ زيادة	٥٧٩	» » ٤٤٨	روسيا
٦٢ ٪ نقصاً	١٧٠	» » ٤٦٣	ألمانيا

أو أنظر الى المائة من ناحية أخرى. كانت ألمانيا تنفق سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ نحو ٥ في المائة فقط من ميزانيتها على التسليح ، بفضل ما فرض عليها من زرع السلاح في معاهدة الصلح . أما نفقات بريطانيا فكانت في السنة نفسها ١٤ في المائة من ميزانيتها والولايات المتحدة ١٧ في المائة وفرنسا ٢٢ في المائة وإيطاليا ٢٤ في المائة . وإذا وزعت نفقات التسليح ، على عدد السكان في كل دولة بنح ما أفق سنة ١٩٣٠ في فرنسا ١٣ ريالاً لكل نسمة من السكان ، وفي بريطانيا ١١ ريالاً لكل نسمة من السكان ، وفي إيطاليا ٨ ريالات لكل نسمة من السكان ، وفي هولندا ٨ ريالات لكل نسمة من السكان ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية ٢ ريالات لكل نسمة من السكان ، وفي روسيا ٤ ريالات ، وفي ألمانيا ٣ ريالات ، وفي النمسا ريبالين ، وفي المجر ريبالين ، وفي بلغاريا ريالاً واحداً

مبوشى واساطيل

وقد تكون مقابلة النفقات باعتبارها على الضلال في فهم موضوع زرع السلاح . لانه يهينا ان نعلم نوع الأسلحة ، التي أنفقت هذه الاموال الطائلة عليها . فنفقات التسليح البحري مثلاً أعلى بالمقابلة من نفقات التسليح الحربي ، ومستوى المعيشة والاسعار يجعل المقابلة بين مبالغ المال المنفقة على التسليح متحرفة ولو تساوت المبالغ . فاذا كانت دولتان تنفقان مبلغاً واحداً من المال على تسليحهما ، وكان مستوى المعيشة في احدهما اعلى من مستوى المعيشة في الاخرى ، كان مدى تسليح الاولى اقل من مدى تسليح الثانية ، ولو كان المبلغ المنفق واحداً وإذا يجب ألا نعتمد في المقابلة على الاموال التي تنفقها الدول على التسليح بل يجب ان تقابل بين القوى المسلحة نفسها

نشر الجنرال السر فرديريك موريس في ديسمبر سنة ١٩٢٩ مقالاً في مجلة جمعية الامم (هدواي Headway) فيه هذه المقابلة مبينة على الوثائق والنشرات التي اذاعتها جمعية الامم. والاحصاءات التي ذكرها تبين لنا ان الامم في غرب اوربا لم تتقدم نحو نزع السلح خطوة واحدة، بل اننا اذا استثنينا بريطانيا وجدنا زيادة او نقصاً قليلاً في قوات معظم الدول. قبل الحرب كان حيثما السلام في فرنسا وايطاليا يلطان مليوناً وخمسين الفاً، يقابلها في سنة ١٩٢٩ أقل من مليون قابلاً، وهذا النقص اليسير لا يحمل على الانتعاش بأن الدول سائرة سيراً جدياً نحو نقص السلح، بعد انقضاء عشر سنوات على الحرب التي اثيرت للقضاء على الحرب. واذا اخذنا اوربا مجلة واحدة، وجدنا انه رغماً عن نزع السلح في المانيا وأحلافها السابقين لم تنقص جيش اوربا الا مليوناً واحداً من نحو ٣,٥٧٠,٠٠٠ قبل الحرب (١٩١٣) فقد كان في اوربا سنة ١٩٢٩ نحو ثلاثة ملايين رجل تحت السلح عدا قوى السلح البحري وهذه القوى زادت في سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ واليك جدولاً يبين تفاصيل القوى البرية المسلحة في اوربا سنة ١٩٣١

البلاد	الجيش النظامي	الجندرمة	قوى مسلحة اخرى
فرنسا	٤٩٧,٠٠٠ (٦٦٢,٠٠٠ اذا امتنحت جنود النشرات)	٣٧٠,٠٠٠	١٨٠,٠٠٠
روسيا	٥٦٢,٠٠٠	—	??
ايطاليا	٤٩١,٠٠٠	٩٠,٠٠٠	—
بولونيا	٢٦٦,٠٠٠	—	٦٤,٠٠٠
رومانيا	٢٥٠,٠٠٠	—	٦٣,٠٠٠
تشكوسلوفاكيا	١٣٩,٠٠٠	—	١٣,٠٠٠
بريطانيا	١٣٧,٠٠٠	—	١٥٣,٠٠٠
المانيا	١٠٠,٠٠٠	—	??

أما الاطاطيل في يناير سنة ١٩٣٢ فكانت كإيلي

قلبريطانيا ١٥ بارجة و٥٣ طراداً و٧ طرادات في دور البناء و١٣٤ مدرعة وقارب طوريد و٢٥ مدرعة وقارب طوريد في دور البناء و٥٢ غواصة وعشر غواصات في دور البناء و١٠٧ قطع أخرى مختلفة و١٣ قطعة مختلفة في دور البناء يقابل ذلك في أميركا ١٥ بارجة و١٩ طراداً و٧ طرادات في دور البناء و٢٥١ مدرعة

وقارب طوربيد وه مدمرات وقوارب طوربيد في دور البناء ٨١ غواصة و ٣ غواصات في دور البناء و ٦٧ قطعة أخرى

أما اليابان فعندها ١٠ بوارج و ٣١ طراداً و ٧ طرادات في دور البناء و ١١٠ مدمرات وقوارب طوربيد و ١٠ مدمرات وقوارب طوربيد في دور البناء و ٦٧ غواصة و ٥ غواصات في دور البناء و ٣١ قطعة أخرى

وأسطول فرنسا مؤلف من ٩ بوارج و ٢٢ طراداً و خمس طرادات في دور البناء و ٦٥ مدمرة وقارب طوربيد و ٦٥ غواصة و ٤٥ غواصة في دور البناء و ١٤٩ قطعة أخرى مبنية أو في دور البناء

واسطول إيطاليا مؤلف من ٤ بوارج و ١٧ طراداً و ٩ طرادات في دور البناء و ٩٩ مدمرة وقارب طوربيد و ١١ مدمرة وقارب طوربيد في دور البناء و ٤٦ غواصة و ٢٩ غواصة في دور البناء و ١٤٢ قطعة أخرى

والاساطيل البحرية تقتضي نفقات طائلة لا تستطيع بثها إلا الامم الغنية . ولكن كل بلاد كبيرة لها سفن على البحر ترمي الى انشاء اسطول قوي . ومع ان المعاهدات البحرية التي عقدت في واشنطن سنة ١٩٢٢ وفي لندن سنة ١٩٣٠ حددت نسبة اساطيل الدول البحرية الكبرى بعضها الى بعض ، لا تزال المنافسة بينها شديدة ووجه خاص في السفن التي لم تشملها المعاهدتان المذكورتان — كالغواصات مثلاً — . فالمعاهدتان المذكورتان عينتا الحدود التي يجب ألا تتعداها الدول البحرية الكبرى — بريطانيا واميركا واليابان — في التسليح البحري ولكنها لم تنقص قوى الاساطيل ولا منعت استبدال السفن القديمة فيها بسفن جديدة

ويقال ان اليابان تستعد الآن لطلب المساواة ببريطانيا واميركا في سنة ١٩٣٥ اذ تنقضي مدة معاهدة لندن . يضاف الى ذلك ان المنافسة البحرية بين فرنسا وايطاليا شديدة ، لم يخفت ذكرها الا بعد ما اضطرت الحالة في اوروبا الوسطى وتقررت فرنسا قليلاً من ايطاليا لانهما تقاومان معاً محاولة ألمانيا بسط نفوذها على النمسا وبلدان الدانوب . فايطاليا تقول انها ترضى باي مشروع لتحديد الاساطيل البحرية اذا سمح لها بان تبني اسطولاً من قوة اسطول فرنسا او اذا سلم لها بهذا المبدأ على الاقل . وعلى صخرة هذا الطلب تحطم المؤتمر البحري الذي عقد سنة ١٩٢٧ ولولا ان اقتصرت معاهدة لندن البحرية (١٩٣٠) على بريطانيا واميركا واليابان . والارقام التي ذكرناها عن اساطيل الدول الحالية تبين لك ان نزع السلاح البحري لم يتقدم في خلال الفترة التي انقضت على معاهدة فرساي تقدماً يذكر

ثم ان الجيوش والاساطيل الحديثة لا تستغني عن الطائرات في الاستكشاف واثقاء التنازل

عل المراكز الصناعية - كراكر صنع الاسلحة والمتفرقات - التي تحسب بمثابة الاعضاء الرئيسية في جسم الامة المحاربة . وقد اصححت اساطيل الدول الحربية كيرة جداً ، والباحث على العناية بها انها سرعة وقتالة ورخيصة اذا قيست تقالها بنفقات الاساطيل البحرية . ثم ان الطائرات التجارية يمكن في ساعة الحاجة اليها ان تحوّل الى طائرات حربية . وبما لا ريب فيه ان اكثر شركات الطيران التجاري لا تستطيع المضي في عملها لولا اعتمادها على المساعدة المالية التي نصيها من حكوماتها . ولو لم تكن الحكومات تتوقع ان تستعملها في الحرب ، اذا انتضت الحاجة ، لما كانت في الراجح تمددا بالمال . والى القاريه احصاء تقريبياً لاساطيل الطائرات الحربية في اوربا واميركا واليابان في سنة ١٩٣٢

طائرات حربية لاتصلح للحرب الآن	عدد الطائرات	البلاد
٥٩٩	٢٣٧٥	فرنسا
١٢٢	١٧٥٢	الولايات المتحدة
	١٤٣٤	بريطانيا
	١٦٣٩	اليابان
٧٥٠	٧٩٩	رومانيا
	٧٥٠	روسيا
٣٦٣	٧٠٠	بولونيا
١٤١	٦٢٧	يوجوسلافيا
١٨٧	٥٤٦	تشكوسلوفاكيا
	٤٦٢	اسبانيا
	٣٢١	هولندا
	٣٠٠	سويسرا

اما الدول الباقية فاساطيلها الحربية دون ذلك

مؤتمر نزع السلاح

بعد سنوات من الاستعداد لعقد مؤتمر نزع السلاح ، التأم المؤتمر في ٢ فبراير سنة ١٩٣٢

رأسه الميز آرثر هندرسن ، وزير خارجية بريطانيا في وزارة العمال ، وكان المؤتمر قد عرض عليه الرأس بصفته الشخصية ، فلم يضره ، ان وزارة العمال كانت قد سقطت لما أذن المؤتمر بالاعتماد ، وأنه خاب في الانتخاب البريطاني الذي جرى في سبتمبر سنة ١٩٣١ . ولم يطل المطال بميد افتتاح المؤتمر ، حتى ثبت ان بين آراء الدول اختلافاً بل تناقضاً في الموضوع ، رغم المباحث العنيفة والدقيقة التي قامت بها اللجنة التمهيدية لتقريب وجهات النظر بعضها من بعض

ومع ان الدول الصغيرة ، التي كانت تتكلم بلسان الدكتور بنش وزير خارجية تشكوسلوفاكيا ومقرر المؤتمر ، اشتركت في المؤتمر ، وكل لها نصيب كبير في مباحثاته احياناً ، إلا ان العناية انجبت من البدء ، الى التناقض الكائن بين آراء الدول الكبرى — بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة الاميركية ومانيا وروسيا — ومحاولة التوفيق بينها . وكان الغالب ان تصر كل دولة منها ، على نزع ذلك النوع من السلاح ، الذي يتفوق فيه خصمها ، او تحديده . فبريطانيا مثلاً تطلب الغاء الغواصات لان فرنسا متفوقة فيها . وغير بريطانيا يطلب الغاء الذبابة لأن بريطانيا متفوقة فيها . ولكن الاختلاف لم يقتصر على ذلك ، بل تناول النظرة الخاصة الى افضل وسائل النزع او التحديد وعلاقة نزع السلاح بضمان السلامة وما الى ذلك من المسائل الاساسية

روسيا

في الناحية الواحدة كانت روسيا التي اقترحت نزع السلاح نزعاً تاماً شاملاً . وقد قيل ان روسيا اقترحت هذا الاقتراح لانها تعلم انه لا توجد دولة ماستعدة للاخذ به ، وانها به تستطيع ان تستعمل دواء السلام ان تأييدها ، فيكون اقتراحها من قبيل الدعاية ، يمكنها من توثيق صلاتها بالامم ، بعد ما كانت منبوذة من مجامعها بعيد الحرب الكبرى ، ولكن الامر الذي لا يداهله الرب ، ان روسيا ، يهمنها ان يستتب السلام ، وان يتفرغ رجال الحكم فيها الى انشاء النظام الاشتراكي التام . وهم لا يستطيعون ذلك ، اذا كلف شبح الحرب يهددهم . واذن فلان نستطيع ان نرتب في رغبة روسيا الحقيقية في ان نسير الى اقصى مدى من نزع السلاح يمكن الاتفاق عليه اتفاقاً تاماً . ثم انها مستعدة لالغاء اصناف معينة من الاسلحة الغاء تاماً

يضاف الى ذلك ان روسيا ، كانت زعيمة الدول التي طالبت المؤتمر ، بتحديد جلي دقيق ، لمعنى لفظة الاعتداء « Aggression » لانها تعلم انه اذا حدد هذا اللفظ ، صار لعهد Pacta عدم الاعتداء معنى حقيقي في تنظيم السلاح الدولي . ثم انها في صيف ١٩٣٣ عقدت سلسلة من عهدة عدم الاعتداء مع جاراتها دول البلطيق وبولونيا ودول الاتاق الصغيرة ، وتركيا وغيرها

المراتبات المنهورة، الاميركية

فلننظر الآن في موقف الولايات المتحدة الأميركية . وهنا لنا نجد دليلاً واحداً يثبت في النفس الريبة في صحة عزيمة هذه البلاد، على بنوع مدي بعيد في نزع السلاح، وعدم الاكتفاء بتحديد بسيط يترك الام المسلحة حيث هي الآن، بل يمكنها متى شاءت ان تزيد أسلحتها الى اي حد تريد . لذلك اقترح الرئيس هوفر ان ينقص سلاح الدول بمقدار الثلث في كل اصنافه وفئاته، إلا في بعض الاحوال حيث السلاح قليل ونقصه الى الثلثين يترك البلاد غير قادرة على اقيام باعباء حفظ الامن . فكان هذا الاقتراح بنظري على خلوص النية من جهة اميركا، وازوراد العين له في المؤتمر ، وبوجه خاص من ناحية الوفد البريطاني ، كان من اكبر الضربات التي سبى بها المؤتمر . ثم ان الاميركيين كانوا مستعدين ان يتساهلوا في سبيل الاتفاق . فقد كانوا مثلاً : لا يبدون على الاطلاق بجعل الطريقة لتحديد السلاح قائمة على تحديد النفقات المرصودة في ميزانيات الدول لان تكاليف صنع الأسلحة في اميركا أعلى منها في البلدان الاخرى . واذن فالتحديد المالي بحجف بحقوقهم من هذا القبيل . ومع ذلك فقد ابدوا رغبتهم بعد بحث ، في قبول مبدأ التحديد في تقفات الميزانية ، جنباً الى جنب مع تحديد الأسلحة وعدد الجيش على منوال ما اقترحه الرئيس هوفر . ثم ان الاميركيين كانوا راغبين عن التسليم بمبدأ الرقابة الدولية المستمرة على صناعة الاسلحة ثم سألوا به وحشوا بريطانيا على التسليم به كذلك . فلاريد في انهم كانوا يبنون وسعهم للوصول بالمؤتمر الى نتيجة تبعث على الرضا

ايطاليا

كانت ايطاليا، بعد روسيا، الدولة التي اقترحت أشد الاقتراحات تطرفاً في مؤتمر نزع السلاح . فقد كانت ايطاليا مستعدة ، بحسب اقوال ممثلها ، ان تذهب في ناحية نزع السلاح ، الى اقصى مدى تذهبه الدول الاخرى سواء أكان التحديد مقداراً او نوعاً . ولكنها كانت تشترط شرطاً واحداً ، لم تصرح به وإنما كان مضمناً في اقوال مندوبيها ، وهذا الشرط هو ان نزع سلاح فرنسا يجب ان يسبق نزع سلاح ايطاليا . وان يكون اسرع منه وبوجه خاص في الغاء الاسلحة التي تتفوق فيها فرنسا على ايطاليا . فلما كانت ايطاليا مستعدة ان تنفي البوارج ، لانه اذا لغت كل من فرنسا وايطاليا بوارجها ، تمكنت ايطاليا بما عندها من السفن الحربية الأخرى ، ان تقترب من مرتبة المساواة البحرية بفرنسا ، التي تفشدها - وعلى صخرتها تحطم مؤتمر نزع السلاح البحري سنة ١٩٢٢ - فاذا صرفنا النظر عن هذه الناحية من التمكر ، كان لا بد لنا ان نعترف برغبة ايطاليا الصحيحة في نزع السلاح او حفظه او تحديده . ذلك ان عبء الاتفاق على التليح البري والبحري ، كان - ولا يزال - يتقل كاهلها

بريطانيا

كانت بريطانيا، في الظاهر، وفي الباطن الى حدٍ بعيد، الامة التي تقاوم كل مشروع تخفيض اسلحها خفصاً كبيراً عاملاً. وحجة ممثلي بريطانيا في ذلك، ان بريطانيا نفسها قد زعمت اسلحها، وانها في ناحيتي الجيش البري، والسلاح الجوي، لا تملك الا ما يكفيها - وبعض رجالها يقولون انه لا يكفي على الاطلاق - للحفاظ على سلامة المواصلات الامبراطورية، وانها مستعدة ان تمضي في سبيل نزع السلاح، الى حدٍ معين، على شريطة ان نزع النول الاخرى اسلحها، وان لا يطلب منها ان تنقص اسلحها، عما تحبب ضرورياً لما اخذته على نفسها في نواحي الامبراطورية. ثم انها كانت مستعدة كذلك، لنقص اسطولها في ناحية البوارج، ولكنها تميل، بسبب الامبراطورية ايضاً، الى عدم التساهل في ما يتعلق بالاصناف الاخرى من السفن الحربية. وقد كان ممثلي بريطانيا في كل آن، ان يرهزوا على ان بريطانيا ليست دولة شاكية السلاح، وان مطالبها هذه، يجب ان ينظر اليها نظراً خاصاً عند بحث اي مشروع شامل كمشروع الرئيس هرغر القاضي بنقص الاسلحة نقصاً عاماً بمقدار ٣٣ في المائة، لانه اذا نقص ما عندها من السلاح الآتي، البحري والبري والجوي، بمقدار الثلث اصبحت لا تملك من الاسلحة ما يكفيها للاغراض المتقدمة.

ولكن هذا الموقف لم يكن وحده القاضي بوقوع اختلاف في مباحثات نزع السلاح. بل انها اشتركت كذلك، مع ايطاليا والمانيا والولايات المتحدة الاميركية بالمطالبة بالقضاء القواصات ونكحها - أي بريطانيا - لم تكن مستعدة، من ناحيتها ان تسلم بالقضاء الطيارات القاذفة للقنابل، مقابل ذلك اذا هي ارادت ان تحتفظ بحق استعمال هذه الطيارات في البلدان الجبلية النائية في المستعمرات، ثم ان ايطاليا وروسيا والمانيا والولايات المتحدة الاميركية طالبت بالقضاء على المقاتلات، فرفضت بريطانيا قبول الاقتراح، الا اذا سمح لها بالاحتفاظ بالمقاتلات، حتى حجم معين ولدى البحث تبين ان الحجم المقترح، يشمل جميع المقاتلات التي تملكها. ثم ان ممثلي بريطانيا كانوا يصرون على وجوب حماية الاهلين من وسائل الحرب كالقنابل، والمواد الكيميائية المهلكة ولذلك قالوا بوجوب حصر السلاح على قدر الامكان في اسلحة الدفاع والغاء الاسلحة التي تستعمل في الغالب للهجوم. فلما جاءت الدول لتحدد معنى الدفاع والهجوم اصبحت كل دولة تحدد اسلح الذي تتفوق فيه بانه سلاح دفاع، والسلاح الذي تتفوق فيه جارتها، او يتفوق فيه خصمها سلاح هجوم. فالفرنسيون يحسبون القواصة سلاح دفاع عن شواطئهم والبريطانيون يحسبونها سلاح هجوم على شواطئهم. وبريطانيا تحب الببابة سلاح دفاع وغيرها يحسبها سلاح هجوم. والمبدأ نفسه ينطبق على مطالبه بريطانيا بوجوب نقص الاسلحة البرية، مع زودها هي في نقص الاسلحة البحرية

موقف ألمانيا

ان موقف ألمانيا نحو زرع السلاح كما بسطنا أولاً في المؤتمر وأخيراً في مذكرتها التي بعثت بها الى إيطاليا وبريطانيا يدور حول مبدأ المساواة في التسلح . فبمقتضى معاهدات الصلح تقصت الأسلحة الألمانية تقصاً كبيراً ومنعت المانيا من استعمال اصناف معينة من السلاح كاللبنات والمدافع الضخمة والطائرات الحربية . وفرضت رقابة شديدة على الطيران المدني فيها وصناعة المواد التي يمكن ان تحول الى اسلحة وذخائر . وزرع منها اسلحتها الحربي ، وقيد حقها في بناء سفن حربية جديدة بقيود دقيقة تتمتع بعدد السفن وحجمها وحولتها وقطر مدافعها ولكن الالماني يريدون التخلص من وصمة عدم المساواة التي وصتهم بها هذه القيود فقالوا انهم مستعدون ان يسلحوا ببقاء بعض القيود ، اذا عمد الحلفاء الى تنفيذ بعض ما تتضمنه معاهدة الصلح من العمود التي قطعوها ، بتقييد لسلحهم وتقعير في بعض النواحي . اي أن الالماني لا يصرون على اعادة التسلح بالاسلحة الممنوعة ، اذا بقيت هذه الاسلحة بمقتضى اتفاق دولي . ولكن اذا كانت الدول الاخرى تنوي ان تقضي في صنع تلك الاسلحة المحرمة على المانيا ، واستعمالها ، فالالماني يدعون ان لهم الحق في ان يفعلوا هم الشيء نفسه - فلما رفض اقرار هذا الحق لم انسحب الوفد الالماني من مؤتمر زرع السلاح في أحد ادواره (سبتمبر ١٩٣٢) وظلت هذه الازمة الناشئة عن انسحاب الوفد الالماني مستحكة ، حتى اتفقت بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة الاميركية ، مع حكومة المستشار فون شليخر في ديسمبر سنة ١٩٣٢ ، وفي الاتفاق صلت هذه الدول بمبدأ المساواة ، على ان لا يطبق بحذافير دفعه واحدة ، بل في مراتب او مراحل ، وقبل حينئذ ان القيود التي قيدت بها المانيا في معاهدة الصلح لا تلغى وانما تفرض رويداً على الحلفاء بموجب اتفاق دولي يعقد في مؤتمر زرع السلاح ، وبذلك تنجو المانيا من وصمة التقييد بقيود معينة دون غيرها من الدول الكبرى

فلما ظفر الالماني بهذا التسليم ، عادوا الى المؤتمر

ولكن حكومة المستشار فون شليخر لم تلبث طويلاً في منصب الحكم فذهبت ، وحلت محلها حكومة النازي برئاسة الهيرتير ، والحال ظهرت عقبات جديدة في سبيل المؤتمر . وليس امام الحلفاء من يلومونه ، على العقبات الجديدة الا انفسهم ، لانهم توتروا قليلاً في التسليم لالمانيا بمبدأ المساواة ، وكان من الجازم ، ان يصدوا تيار الحركة النازية ، وكان الاتفاق مع المانيا أسهل من الآن . وليس الغرض من هذه العبارة الاخيرة ان النازي يخترعون المصاعب اختراعاً ويضعرون العرائيل امام المؤتمر ، لانهم فعلاً سلحوا بالمقترحات التي كانت حكومة فون شليخر قد سكت بها . ولكن الطابع الحربي الذي تتناز به حركة النازي ، يجعل

الخطباء وبوجه خاص ، يجعل فرنسا تتوجس من كل اتفاق ، لا تضمن لها فيه سلامها على ما تشتهي

نمط فرنسا

تختلف خطة فرنسا ، اختلافاً أساسياً عن خطط صائر الدول الكبرى وموقفها نحو مشكلة نزع السلاح . فقد أصرت فرنسا في خلال المناقشات والمباحثات التي دارت حول الموضوع على وجوب ربط نزع السلاح بضمان السلامة ربطاً عكسياً . فهي تسلّم بأن نزع من أسلحتها ما نظن نزعها موهناً بشره وسيلة أخرى ، تضمن لها الدفاع عن بلادها وشعبها . يضاف الى ذلك ان نظرتها الى نزع السلاح لا تقتصر على قصر الاسلحة والنظر وعند الرجال المحاربين ، وإنما يجب ان تشمل في رأيها ، انشاء قوة مسلحة دولية يلتزمها الى جمعية الامم ، فتستعملها اداة فعالة في حفظ سلام العالم . وأنت ترى هذا المبدأ - مبدأ القوة المسلحة الدولية - يظهر في اشكال مختلفة ، في مشروع تدريب وغيره من المشروعات التي اقترحتها فرنسا على مؤتمر نزع السلاح

ويلخص المشروع الذي عرضته فرنسا في اواخر السنة الماضية في ان العهود المتوقعة ضد الحرب ، في عهدة كلوج بريان ودستور جامعة الامم ، يجب ان تعزز وتؤيد بضمانات فعالة تستعمل ضد الدولة المعتدية . ويذهب الفرنسيون ، الى ان ابي تكث للعهد المتوقعة في عهدة كلوج ، او دستور جمعية الامم ، او أية معاهدة اخرى يجب ان يفضي الى قطع الصلات المالية والاقتصادية التي تربط موقعي هذه العهود ، بالدولة المعتدية وأضافوا الى كل ذلك انه يجب انشاء عهدة بين الدول الاوربية ، ضمن نظام جمعية الامم ، تحدّد فيها الاحوال التي يحق للقوة من الدول ان تنال من بقية موقعين العهدة ، اسباب التأييد الحربي والادبي . وكل الدول التي تنضم الى هذه العهدة الاوربية ، تقبل الاتفاق الدولي لنزع اسلحة ، والفيئات التي تنص عليها العهدة يجب ان تنفذ بمجرد وقوع الاعتداء على احدى الدول الموقعة

واقترحت فرنسا ، اساساً لهذه الفكرة ، انشاء جيش اوروبي ، يكون الميل في تسليحه الى تعزيز قوى الدفاع بدلاً من قوى الهجوم . اما الاسلحة والنظر المستعملة للهجوم ، فقد اقترح الفرنسيون ، وضعها في مخازن في كل بلاد من بلدان العهدة ، ولا تفتح او يستعمل ما فيها الا بأمر من جمعية الامم . ثم اقترحوا مبدأ الرقابة الدولية على صناعة الاسلحة ، ولكل دولة ان تقرر قوة عسكرية خاصة على استعمال اسلحة المحرم ، وتكون هذه القوة تحت تصرف جمعية الامم ، لتستعملها ضد المعتدي . واقترحوا كذلك القاء قذائف القنابل من الطائرات

والغاء الطائرات بإذونات التفاهل كذلك . ولكن هذا لا ينقذنا إلا إذا انشئت رقابة دولية صارمة على الطيران المدني ، حتى لا تتحول وحداته في الحرب الى طائرات قاذفة للقنابل .
 اما فيما يتعلق بالنسب البحرية فقد اقترحت فرنسا عقد هدنة بين الدول البحرية الكبيرة في البحر الابيض ، تقصم بمقتضاها الاسلحة البحرية ، مع الاحتفاظ بالنسبة الكائنة الآن بين الدول البحرية في هذا البحر . ومآل هذا ان فرنسا رفضت طلب إيطاليا ، بأن تساويها في قوتها البحرية . يضاف الى ذلك ان كل الدول البحرية يجب — بمقتضى الخطة الفرنسية — ان تضع جانباً من قوتها البحرية تحت تصرف جمعية الامم لكي تستعملها ضد الدولة المعتدية على نحو ما اقترحت في ما يتعلق باسلحة الهجوم البرية



هذه الخطة الفرنسية المعقدة ، التي تربط بين ضمان السلامة ونزع السلاح ، بنيت على اصول تختلف عن الاصول التي بنيت عليها مشروعات الدول الاخرى . فانك لست تجد في مشروعات الدول الاخرى ، ما يدلك على ان احداها فكرت في انشاء فترة دولية مسلحة او خزن انواع معينة من الاسلحة ، او انشاء صفوف خاصة من الجنود ، لا تشمل الأباذن وأمر من جمعية الامم في الدفاع عن امة اعتدي عليها
 ولما كانت الدول الأخرى غير مستعينة لتتسلم بهاتين الفكرتين ، فالاتفاق على اساس المشروع الفرنسي كان متعذراً . يقابل ذلك ان الفرنسيين لم يسلموا بخصم السلاح خفصاً كبيراً — مع انهم سلموا بشيء من ذلك في عهد هرويو ودالديه — ما لم تتعهد الدول الاخرى بالمحافظة على السلام ، عن طريق معاهدات ضمانة السلامة تمعد لهذا الغرض وتنبوي على تخميم استعمال القوة المسلحة ضد أية دولة معتدية



والذن ، ترى ان الموقف بين الدول الكبرى ، بلغ مأزقاً لا مخرج منه ، ولكن المحادثات ظلت جارية والمساومات بين فرنسا وبريطانيا ، وبينها وبين ألمانيا ، الخ فتسكنوا من اخفاء هذا الاختلاف الكبيرين وجوه النظر الاساسية . وفي آخر سنة ١٩٣٢ ثبت انه رغماً عن رجوع الألمان الى خطيرة المؤتمر وروايل الخائل الاسامي دون الاتفاق ، لم يكن الواقفون على بواطن الأمور يتوقعون عقد اتفاق يكون فيه خفص السلاح إلا شحاً مما كان ينتظره دعاة السلام . وكل ما كان يتوقع حينئذ انما كان الاتفاق على تحديد او خفص او الغاء بعض اصناف من الاسلحة ، كالغاء قاذفات القنابل في احوال خاصة ، والغاز الخائق والحرب الكيميائية وتحديد كل ما يتعلق بقذف القنابل من الطائرات

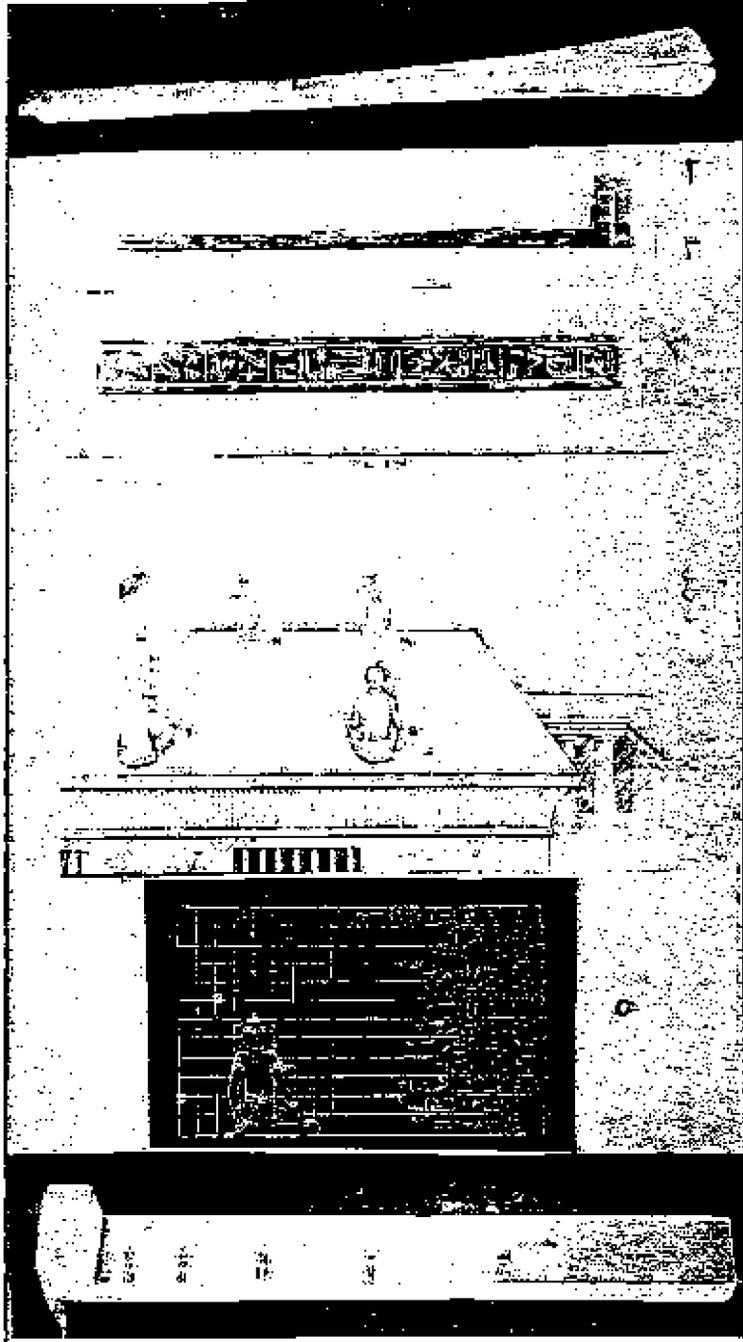
ولكن الامر الذي لا يزال رتب فيه ، هو ، هل تحافظ الدول على اتفاق من هذا القبيل ،

يشمل الطائرات والغازات والمواد الكيميائية اذا نشبت حرب ، ورات ان الكفة لا تعيل نحرها الا اذا عمدت الى هذه الاسلحة ، وقد ادرك المؤتمر في خلال سنة ١٩٣٣ عمود عن الوصول الى اتفاق تام شامل ، خصر جهده في خفض السلاح النوعي ، واقام لذلك لجنة خاصة ، لتسمى لتقريب وجود النظر المختلفة بعضها من بعض اذ يكون المؤتمر غير ملتمس



في خلال جلسات المؤتمر ، كان مندوب الدول الصغيرة ، متبرمين باستئثار الدول الكبرى بالمباحثات الخطيرة ، فقد اجلت جلسات المؤتمر مرة ، ليتمكن مندوب الدول الكبيرة من التباحث في وجوه الخلاف ، بقصد التوفيق بينها ، ومما زاد الطين بلة ، اهل ايطاليا ، عند المناقشة في موضوع طلب المانيا لبدأ المساواة ، اذ انحصر هذا البحث في بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة . كانت ايطاليا مستعدة من البدء ان تسلّم لالمانيا مبدأ المساواة ، وفرنسا كانت معارضة ، وبريطانيا محيرة بين الاثنتين لا تريد ان تسير في طريق الا اذا كانت فرنسا معها فيه . فكان من الطبيعي ان تقتصر المباحثات حول هذا الموضوع على فرنسا وبريطانيا أولاً — ولكن اهل ايطاليا ، كاد ينضى الى توحيد الجبهة بين ايطاليا والمانيا ، لولا زيارة مكدونلد الطارة الى روما في اوائل هذا العام ، التي نشأت منها المهمة الرابعة المعروفة بهمة موسوليني — بين ايطاليا والمانيا وفرنسا وبريطانيا . وقد ظلت المباحثات دائرة في خلال سبتمبر والجانب الاول من اكتوبر فاستقرت عن الاتفاق تقريباً بين الحلفاء على ان تمين أولاً فترة مداها اربع سنوات ترافق فيها المانيا مراقبة دقيقة فاذا ثبت حسن نيتها ، فعدت يدياً في تنفيذ المشروع المنحها المساواة تدريجياً . وهذا رفضته المانيا وخرجت من مؤتمر زرع السلاح في ١٤ اكتوبر الماضي وهجرها الجمعية الامم فأصبحت الامم الاخرى في مأزق . فإما ان تسير عليها حرباً دماها بعض الفرنسيين بالحرب الواوية فتبطل بها قبل ان يشتد ساعدها ويتم تسليحها . وهذا من شأنه تأجيل حل المشكلة ، عشرين سنة اخرى ، لانه لا بد لالمانيا من ان تنهض بعد ذلك وهي اشد حرارة وافئاً للشار . وإما ان تغلب الحكمة على رجال السياسة — وهو المشاهد في خلال الاسبوع الذي انقضى على خروج المانيا — فيضاعفون السعي لايجاد حل يرضي ولا يخل ، فتسكن المانيا من العودة الى حضيرة المؤتمر ، وجمعية الامم ، وتسانف عمل التعاون مع الدول الاخرى . وقد خرجت من قبل أم من مؤتمرات عالمية وعادت اليها . وعجرت أم اخرى جمعية الامم ثم عادت فانضوت تحت نواها . فالحكمة هي ملاذ العالم في هذه الحال الدقيقة





(١) منظر من عهد الاميرة الثالثة عشرة (٢) و(٣) راجع وصفهما في صفحة ٤٩٤ من ٢٠ - ٢٥ (٤) جلوس اراصد على سطح المعبد (٥) رسم لمعرفة مواقع النجوم بالقياس الى اعضاء الراصد الجالس (٦) ساعة شمسية في دار متحف برلين تحت رقم ١٩٧٤٣ - عن مجلة العاديات المصرية
 مقتطف نوفمبر ١٩٣٣
 ايام من ٤٠١